المقدمـــة العـــامـــة:

شهد العالم منذ ستينيات القرن التاسع عشر عدة "انهيارات" مالية في إنكلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، و لكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه الانهيارات، ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوربا في بداية القرن العشرين ترتبت عنها الحرب العالمية الأولى.. ثم انتقلت الأزمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير في سنوات 1929 – 1933 واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك. وعندما بدأت حدة الأزمة في التناقص تبادر إلى الكثير من الاقتصاديين السؤال المحير:" ماذا لو أعاد التاريخ نفسه وعرف العالم أزمات من هذا النوع؟ ".

وفى ستينيات القرن العشرين وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا.. ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر1989.. والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينيات وحدثت بسببها انهيارات كثيرة في تايلندا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا، إلى جانب أزمات أخرى في كل من روسيا البرازيل وتركيا، وصولا إلى أزمة الرهون العقارية الأمريكية التي تعتبر الأكثر تشابها مع أزمة الكساد الكبير عام 1929 من حيث شدة وقعها وحجم تأثيرها على الاقتصاد العالمي، وكذا سرعة تحولها إلى أزمة مالية عالمية.

والملاحظ في الأزمات الحديثة أنها كانت متكررة وسريعة الانتشار، إذ شكلَ تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال حقبة التسعينيات ظاهرة مثيرة للقلق من جهة وللاهتمام من جهة أخرى وهذا راجع إلى آثارها السلبية التي كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية إضافة إلى انتشار عدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة على حد سواء كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول.

إن توالي هذه الأزمات على دول العالم دفع بهذه الأخيرة في عديد من المرات إلى إعادة النظر في النظام المالي الدولي بطريقة تمكنه من مجابهة مثل هذه الأزمات، وتشمل إعادة النظر المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال منع الأزمات و الحد من آثارها السلبية.

وبناء على ما سبق، يمكن إبراز أهمية هذا البحث في النقاط أدناه:

– الإحاطة بجوانب عمل النظام النقدي الدولي الحالي وأوجه قصوره في التنبؤ المسبق بحدوث الأزمات والحد من آثارها.

– تكرار الأزمات المالية على مدار القرن الماضي يدعو إلى البحث فيها ومحاولة تحليل أسباب وقوعها.

– الارتباط بين هذه الأزمات وما يعرف بالعولمة المالية أو العولمة الاقتصادية بشكل كلي.

– سرعة انتشار هذه الأزمات بين الدول من جهة وبين مختلف الهياكل الاقتصادية من جهة أخرى ومدى ارتباطه بتحرير الأسواق على المستوى الدولي.

– يقتضي الأمر بعد فشل صندوق النقد الدولي الاعتماد على بدائل أخرى كالاعتماد على التعاون الإقليمي والاقتداء بالتجربة الأوروبية، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات الصغيرة حديثة العهد في التطور.

من بين الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع والذي جاء تحت عنوان " الأزمات المالية: أسبابها، سبل الوقاية منها و تجنب تداعياتها _ مع دراسة حالة أزمة الرهون العقارية الأمريكية Subprime _ " ما يلي:

– بالنظر إلى الآثار السلبية الحادة التي تنجر عن الأزمات المالية، قد يكون من المفيد دراسة هذه الأخيرة بغية الوصول إلى طرق فعالة للوقاية منها والحد من آثارها.

– كبر حجم الأزمة المالية العالمية الحالية وشدة وقعها على الاقتصاد العالمي، وانتشارها بسرعة على المستوى الدولي، أمر يدعو إلى التدقيق في أسبابها الفعلية وكذا نتائجها الحاضرة والمستقبلية.

– محاولة معرفة انعكاسات الأزمة المباشرة على اقتصاديات الدول المتقدمة وتحليل المفارقة بين النمو السريع لاقتصاديات هذه الدول وتعرضها للأزمات.

– محاولة تحليل دور صندوق النقد الدولي الذي ظهر في كثير من الأزمات عاجزا عن مواجهتها أو حتى التنبؤ بقدومها.

ويمكن إجمال أهم أهداف البحث في النقاط أدناه:

– محاولة استشفاف والإحاطة بظاهرة الأزمة المالية التي كثيرا ما عرفتها الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي بشكل عام.

– محاولة تسليط الضوء على العولمة المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية.

– تحليل جدوى النظام المالي والنظام النقدي الدولي في إدارة الأزمات المالية والتنبؤ بها، من خلال دور صندوق النقد الدولي في ذلك باعتباره فاعلا أساسيا في هذا النظام.

– تحليل فعالية نظام الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية والتنبؤ بها من خلال أهم الدراسات التطبيقية الخاصة بالأزمات المالية الماضية.

– إعطاء صورة مفصلة عن الأزمة المالية العالمية الراهنة وأهم آثارها على الاقتصاديات العربية بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص.

ظاهرة تكرار الأزمات التي عرفها العالم خلال القرن العشرين بداية بأزمة 1929 ووصولا إلى أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 فالأزمة المالية الراهنة، بالإضافة إلى التأثير الشديد لهذه الأزمات على الاستقرار الاقتصادي للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، يدل على أن الأزمات أصبحت ظاهرة مألوفة ينبغي التعايش معها والتأقلم مع إفرازاتها. مما سبق، فإن السؤال الرئيسي لهذا البحث يمكن صياغته كالآتي: " **ما مدى فعالية نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية؟ وما هي أهم إفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية على الصعيد الدولي، الصعيد الإقليمي والصعيد المحلي؟** "

انطلاقا من السؤال أعلاه، يمكن إبراز الأسئلة الفرعية الموالية:

– ما المقصود بظاهرة الأزمة المالية؟ وما هي أنواعها؟

– كيف ساهمت العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية الحديثة؟

– ما هو دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية والحد من آثارها؟

– ما مدى فاعلية نظام الإنذار المبكر في الوقاية من الأزمات المالية و التنبؤ بها قبل وقوعها؟

– ما هي جذور الأزمة المالية العالمية وكيف انتشرت بسرعة على الصعيد الدولي؟

– كيف أثرت الأزمة المالية العالمية الحالية على الاقتصاديات العربية والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص؟

الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا البحث هي أن الأزمة المالية الراهنة هي أزمة الرأسمالية الليبرالية في الأساس وما تبعها من حرية مفرطة في حركة رؤوس الأموال، كما أن هذه الأزمة بالرغم مما قد تشكله من تهديد مباشر على استقرار اقتصاديات البلدان النامية ومنها اقتصاديات الدول العربية، إلا أنها توفر فرصة كبيرة للرفع من نسب نمو اقتصادياتها من خلال استقطاب رؤوس

الأموال الهاربة من ظروف عدم الاستقرار التي تميز حاليا اقتصاديات البلدان المتقدمة والتي تبحث عن فرص التوظيف والاستثمار، وذلك من خلال توفير البيئة المناسبة والمشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما سبق يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

– عديدة هي التعاريف والتفسيرات الخاصة بالأزمات المالية وهي تختلف من مدرسة إلى أخرى.

– بالرغم من الصعوبة التي تكتسيها عملية التنبؤ بالأزمات المالية، إلا أنه توجد بعض العناصر التي يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات لاستطلاع قدوم الأزمات.

– يواجه النظام النقدي الدولي الحالي قصورا في التنبؤ بالأزمات، ومحدودية في وقف نزيفها الحاد على المستوى الدولي، مما يستدعي البحث عن إصلاح هذا النظام.

– الأزمة المالية العالمية الراهنة هي أزمة الليبرالية الرأسمالية الأمريكية وللعولمة المالية دور أساسي في انتشارها على المستوى الدولي.

– تعتبر الإبداعات المالية عاملا أساسيا في تحول أزمة القروض العقارية الأمريكية من أزمة قطاعية محلية إلى أزمة مالية عالمية.

– للأزمة المالية الراهنة انعكاسات سلبية حادة على الاقتصاد العالمي بشقيه المالي والحقيقي على حد السواء. كما أن لكل الدول نصيبا من نتائج وإفرازات هذه الأزمة سواء البلدان المتطورة أو الناشئة وحتى الدول النامية.

في حدود إطلاع الباحث تم تناول موضوع الأزمات المالية في الرسائل والمذكرات الآتية:

– براق محمد: " بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر" وهي عبارة عن رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، مقدمة بمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1998–1999. تدور إشكالية البحث حول دور بورصة القيم المتداولة بالجزائر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تناول الباحث هذا الموضوع في جزأين، حيث ينقسم الجزء الأول إلى بابين يحتويان على خمسة فصول أساسية إذ تناول الفصل الأول بالدراسة ظاهرة التخلف ومعالم التنمية، في حين اختص الفصل الثاني بتمويل عملية التنمية ودور سوق رؤوس الأموال، أما الفصل الثالث فخصصه لماهية ووظائف البورصة وشروط قيامها لينتقل إلى تنظيم وسير بورصات القيم المتداولة في الفصل الرابع، أما الفصل الخامس فتطرق فيه إلى مفهوم كفاءة بورصة القيم المتداولة.

أما الجزء الثاني الذي جاء تحت عنوان واقع التنمية وبورصات القيم المتداولة في العالم مع دراسة حالة الجزائر فقد قسم بدوره إلى بابين من خلال أربعة فصول أساسية. إذ اختص الفصل السادس بدراسة التنمية وبورصات القيم المتداولة في الدول الأكثر تقدما في العالم، أما الفصل السابع فحلل من خلاله الأسواق الناشئة وواقع التنمية والبورصات في العالم العربي، وفي الفصل الثامن قام بتشريح واقع ومعوقات التنمية في الجزائر منذ الاستقلال، أما الفصل التاسع والأخير فخصص لبورصة القيم المتداولة بالجزائر.

– أوكيل نسيمة: " الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها_ مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا_ " وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية مقدمة بجامعة الجزائر سنة 2007–2008. تدور إشكالية هذا الموضوع حول مؤشرات التنبؤ بقرب حدوث أزمة مالية في اقتصاد ما قصد الحد من آثارها خاصة في ظل العولمة وكيف يمكن الاستفادة من الأزمة المالية الآسيوية للتوقي من الأزمات المالية. وتناولت الباحثة هذا الموضوع من خلال خمسة فصول، حيث تطرقت في الفصل الأول إلى الجانب التاريخي لتطور النظام النقدي الدولي، لتنتقل في الفصل الثاني إلى الجوانب النظرية للازمات المالية، أما الفصل الثالث فقد خصصته إلى مفهوم العولمة المالية ودورها في نشوء الأزمات المالية، وفي الفصل الرابع تطرقت إلى واقع الاقتصاديات الناشئة ممثلة في دول جنوب شرق آسيا خاصة في ظل التحرير المالي، وفي الفصل الخامس والأخير، قامت الباحثة بعرض الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاديات الناشئة. أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة فتتمثل أساسا في عجز النظام النقدي الحالي عن مواجهة الأزمات وأن السبب الرئيسي للأزمة الآسيوية يتمثل في العولمة الناتجة عن خلل الرأسمالية القائمة على الحرية، كما كشفت هذه الأزمة على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة وأهميته في ضبط آليات الحركة للنشاط الاقتصادي. أتفق مع النتائج التي توصلت إليها الباحثة خاصة فيما يخص قصور أداء النظام النقدي الدولي في التنبؤ بالأزمات ومعالجة آثارها.

– بن ثابت علال: " الأسواق المالية في ظل العولمة – بين الأزمات ومظاهر التجديد – "، و هي عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مقدمة بالمدرسة العليا للتجارة ــ الجزائرــ سنة 2002 – 2003، تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول عولمة الأسواق المالية وما صاحبها من أزمات ومظاهر للتجديد، وقد حاول الباحث مناقشة هذا الموضوع من خلال خمسة فصول، إذ خص الفصل الأول بإلقاء نظرة شاملة على الأسواق المالية وقصد بالأسواق المالية هنا سوق رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل، وفي الفصل الثاني تناول تأثيرات العولمة على النظام المالي بصفة عامة وعلى الأسواق المالية بصفة خاصة. أما في الفصل الثالث عرض الخلفية النظرية

للأزمات المالية وفي الفصل الرابع قام بسرد لجوانب هذا التجديد وتحليل دور المنتجات المشتقة باعتبارها أهم تلك الجوانب في أسواق المال وفي الفصل الأخير تم استقراء واقع الأسواق المالية في كل من الدول المتقدمة والتي تعبر عن النموذج المتطور لها ثم في الأسواق الناشئة التي تعبر عن نموذج الأسواق التي عرفت أزمات واضطرابات انتشر صداها ليشمل معظم دول العالم، ثم إلى الأسواق العربية. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها أنه كان للعولمة أثر بالغ على النظام المالي من خلال العولمة المالية التي ترمي أساسا إلى تحرير العمليات المالية وفتح حساب رأس المال نحو الخارج وأدى ذلك إلى تزايد درجة ارتباطها واندماجها وذكر في هذا الإطار أنّ الأزمة المالية التي تعبر حسب رأي الباحث على أنها انهيار النظام المالي ككل، يمكن أن تظهر في أحد المتغيرات المالية سرعان ما تنتشر عبر قنوات إلى مختلف فروع ذلك النظام، و لقد ساعدت العولمة المالية على زيادة حدة وسرعة انتشار تلك الأزمات بين الدول من خلال ترابط الأسواق وتشابكها. أتفق بنسبة كبيرة في هذه النتائج المتوصل إليها، ولكن هناك عوامل أخرى كانت السبب في نشوء الأزمات بالإضافة إلى العولمة المالية، فمثلا سرعة الاندماج وعدم التحكم في الظروف الداخلية هي أيضا من بين أسباب ظهور الأزمات.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم المزج بين المناهج الآتية: الوصفي، التحليلي، ومنهج دراسة حالة.

تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي في الفصل الأول من البحث، حيث استخدم المنهج الوصفي عند التعريف بالأزمات المالية وذكر أنواعها، أما المنهج التحليلي فتم الاستعانة به عند التطرق إلى العولمة المالية، وذلك لإبراز دورها في حدوث الأزمات المالية.

أما في الفصل الثاني، فقد تم كذالك المزج بين كلا المنهجين السابقين، حيث استخدم المنهج الوصفي عند التعرض إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الإنذار المبكر، أما المنهج التحليلي فيستعان به عند تبيان دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات، وكذا من أجل تقييم مختلف الدراسات التطبيقية التي تخص نظام الإنذار المبكر.

في الفصل الأخير يتم المزج فيه بين منهج دراسة حالة والمنهج التحليلي، فقد تم اختيار أزمة الرهون العقارية الأمريكية كحالة للدراسة من بين حالات الأزمات المالية، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من أجل تشخيص آثار وانعكاسات الأزمة على الاقتصاديات العربية والاقتصاد الجزائري.

من أجل معالجة إشكالية الموضوع قسم البحث إلي ثلاثة فصول رئيسية:

يتناول الفصل الأول الجوانب النظرية للأزمات المالية من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول أهم المفاهيم الخاصة بالأزمات المالية، وكذا أنواعها ومراحلها، أما المبحث الثاني فيتعرض لإدارة الأزمات المالية، والمبحث الأخير خصص لإبراز دور العولمة المالية في انتقال الأزمات المالية وانتشارها.

الفصل الثاني يقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية، أما المبحث الثاني فيتعرض لنظام الإنذار المبكر كآلية للوقاية من الأزمات من خلال التنبؤ بها قبل حدوثها، أما المبحث الثالث فقد جاء تكملة لسابقه حيث يتم التطرق إلى أهم الدراسات التطبيقية التي تناولت واختبرت هذا النظام.

في الفصل الثالث والأخير يتم تحليل أزمة الرهون العقارية الأمريكية في ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول جذور الأزمة، ليتم التفصيل في أسباب الأزمة وآليات انتشارها على الصعيد الدولي من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الأخير فيخصص لإبراز نتائجها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، مع التركيز على الاقتصاديات العربية والاقتصاد الجزائري خاصة.